حمولتها تتراوح ما بين 60 و130 طناً

«القطاعة».. مصطلح كويتي قديم يطلق على سفن النقل التجارية بين دول الخليج

■ جمال : كانت تبحر من الكويت إلى موانئ الخليج حاملة البضائع المختلفة لبيعها هناك

■ بعض السفن كانت تتوجه إلى المحمرة وعبادان والبصرة لنقل التمور والأرز والقمح والدقيق

يوم القطاعة

(القطاعة) مصطلح كويتي قديم كان يطلق على نشاط السفر بالسفن الشراعية بين الكويت وموانئ الخليج بهدف التجارة حيث كانت تسمى السفينة التي تقوم بتلك الرحلة (البوم القطاع).

وعادة ما كانت تقوم بهذه الرحلات السفن المتوسطة الحجم وفي مقدمتها (البوم) و(الجالبوت) وكذلك بعض انواع (الشوعي) و(السنبوك) وهي سفن خشبية مختلفة الاحجام والاستخدامات اما حمولة (سفينة القطاعة) فكانت تتراوح ما بين 60 و130 طنا.

وحول هذا الموضوع قال الباحث في التراث الكويتي محمد عبدالهادي جمال في كتابه (الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت) إن هذه السفن كانت تبحر من الكويت الى موانئ الخليج العربي حاملة معها البضائع المختلفة لبيعها هناك.

وأوضح جمال أن بعض سفن القطاعة كانت تتوجه الى المحمرة وعبادان والبصرة لنقل التمور والارز والقمح والدقيق والشعير والبضائع الأخرى مباشرة من هناك الى موانئ الخليج مشيرا الى أن البحرين كانت تعتبر قديما أهم مركز لتجارة القطاعة حيث تتوجه اليها هذه السفن لإيصال البضائع المختلفة ثم تتوجه بعد ذلك الى قطر فدبي فأبوظبي.

واضاف أن بعض سفن القطاعة كانت تصل الى مسقط لتوصيل بعض البضائع الى هناك وجلب السلع المتوافرة كالليمون المجفف (السحاري) والسمك المجفف و(الفرم) أي صغار الابل و(البربريات) اي الكبش البربري او ما شابه ذلك.

وبين أن السفينة كانت تنقل عادة شحنة كاملة لتاجر معين الى احد موانئ الخليج لتسليمها الى وكيله هناك اما في حالة عدم اكتمال حمولة السفينة فيضطر النوخذة للانتظار في الميناء لاستلام بضائع اخرى لعدد من التجار ومن ثم إيصالها الى أكثر من ميناء ويحدث ذلك عادة عند ركود الحركة التجارية.

وذكر أن بعض سفن القطاعة كانت تعود في معظم الاحيان خالية من تلك البلدان نظرا لعدم توافر بضائع ذات اهمية يمكن نقلها الى الكويت اذ كانت الكويت مركزا تجاريا مهما تتوافر فيه معظم البضائع ويقوم بتمويل جميع تلك البلدان بجزء مهم من حاجاتها من المواد المختلفة القادمة اليه من الهند وايران والعراق.

وأكد جمال أن سفن القطاعة كانت تنقل المواد المختلفة الى بلدان الخليج مقابل اجرة مبنية على الوزن تتغير حسب النشاط التجاري والاقتصادي وحسب توافر السفن والبضائع مبينا ان سعر توصيل (النول) الواحد اي كيس ارز في الثلاثينيات يتراوح ما بين نصف روبية الى 12 آنة وفي حالة توفر البضائع وقلة السفن المسافرة فان الأجرة ترتفع الى روبية او روبية ونصف للنول الواحد وبين أن التاجر كان يحضر بضاعته الى الفرضة -السوق الرئيسي- بواسطة الحمالين الذين يوصلونها الى (الأسكلة) - جسر من الخشب ممتد داخل البحر - فيقوم البحارة بنقلها الى داخل اليوم تمهيدا للابحار.

واشار الى ان عدد البحارة يكون متناسبا مع كمية البضاعة المنقولة فيصطحب النوخذة معه بحارا لكل 100 (نول) اي كيس من الحمولة ويرافق السفينة (مجدمي) و(سكونيان) وطباخ بالاضافة الى النوخذة والبحارة.

وقال جمال إن (القلاطة) اي حصة او سهمالعاملين على السفينة تختلف في سفن القطاعة نوعا ما عنها في سفن السفر والغوص على اللؤلؤ وذلك لقصر فترة السفر وسهولته فيحصل النوخذة في سفينة القطاعة على قلاطتين ويحصل (المجدمي) رئيس البحارة و(السكوني) البحار المكلف بشؤون دفة السفينة والطباخ على قلاطة وربع لكل منهم بينما يحصل البحار على قلاطة واحدة وقد تراوحت قيمة القلاطة ما بين عشر الى عشرين روبية للرحلة الواحدة في الاربعينيات بينما كانت اقل كثيرا في السنوات السابقة.

وأوضح انه كان يسافر على متن سفن القطاعة بعض (الشريطية) اي صغار التجار الذين ينقلون معهم بعض السلع البسيطة من الكويت لبيعها في بلدان الخليج وشراء بضائع بديلة لحسابهم الخاص لبيعها في الكويت ومنها القماش و(الفتر) أي غطاء الرأس من القماش القطني من البحرين والتمر الخلاص من القطيف بينما يجلب بعضهم كميات كبيرة من الريالات التمساوية او ما يسمى ب (دولار ماريا تريزا) من مسقط حيث يشترون الواحد بروبية من هناك ويبيعونه بروبية ونصف في الكويت.

واضاف جمال ان بعض سفن القطاعة كانت تذهب الى الموانئ الايرانية المختلفة ومنها (بوشهر) و(ديلم) و(هنديان) و(الدورق) لجلب الشعير والحنطة من هناك ونقلها مباشرة الى موانئ الخليج الاخرى وفي مقدمتها البحرين كما كانت بعض سفن القطاعة تنقل التمر من المحمرة والبصرة الى المدن الساحلية الثانية في جنوب ايران والتي لا يتوافر فيها النخي واستطرد أن من البضائع التي كانت تنقل الى موانئ الخليج عبر سفن القطاعة ايضا ما يسمى ب (الطعام) وهو نوى التمر والطحين و(الكشمش) اي الزبيب و(الجاز) اي (الكيروسين) المعبأ في (التنك) اي الصفيح والاقمشة كما كانت تنقل معها الى البحرين وعبادان والبصرة الطماطم والبطيخ.

واشار الى أن سفن القطاعة كانت تنقل الركاب ايضا ويطلق عليهم (العبرية) مقابل 5 روبيات للشخص للموانىء القريبة كالبحرين وقطر و10 روبيات لمسقط ويصل عدد العبرية في بعض الاحيان الى ما بين 40 و50 شخصا بالسفينة.

وذكر أن رحلة سفن القطاعة كانت تعتمد بشكل رئيسي على حالة الجو واستقراره فالرحلة مثلا من الكويت الى موانىء الخليج القريبة كالبصرة وعبادان تستغرق 12 ساعة في حال مواءمة الرياح اما اذا هبت الرياح الشمالية فقد تطول الرحلة الى ايام عدة اما الرحلة الى البحرين فتستغرق من يومين الى ثلاثة ايام اذا كانت الرياح شمالية وفي حالة هبوب رياح الكوس -الرياح الجنوبية الشرقية- فقد تستغرق الرحلة خمسة ايام وهكذا الحال بالنسبة الى باقي الموانىء.

وبين جمال أن الملاحة بين موانىء الخليج كانت تتصف بالخطورة خاصة للنوخذة المبتدئ والذي لا يتمتع بخبرة طويلة فالمسار الذي تتبعه سفن القطاعة يحتوي على كثير من الصخور والمرتفعات الكبيرة الموجودة تحت سطح الماء والتي تسمى (قصاصير) والتي قد تصطدم بها السفن فتؤدي الى انشطارها او تعطلها.

واوضح أن سفن القطاعة كانت تغادر الكويت ظهرا لتتوجه الى منطقة (المشعاب) فتصله عند الغروب للمبيت فيه ليلا ثم تتوجه في الصباح الباكر الى ناحية (تناجيب) في السعودية ليبيتوا ليلتهم الثانية ومنها تتوجه السفينة في صباح اليوم التالي الى راس تنورة ومن هناك الى البحرين وكانت تسير بمحاذاة الساحل في ممرات وخطوط معروفة متجنبة الاماكن التي تكثر فيها الصخور والاخطار.

تتمات

الكويت

الانتشار النووي ، ولكن ايضا في المجالات الأخرى المشمولة بالقرار.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت في جلسة مجلس الأمن حول تنفيذ القرار 2231 ، التي القاها المندوب الدائم السفير منصور العتيبي مساء امس الأول الاربعاء. وقال العتيبي ان «الكويت رحبت قبل ثلاثة اعوام بخطة العمل المشتركة والشاملة ، وما اعقبها من اعتماد مجلس الامن للقرار 2231 بالرغم من ان الاتفاق لا يلبي كافة مشاغل دول المنطقة ، التي لا تزال تشهد اوضاعا امنية غير مستقرة وتواجه تدخلات مستمرة في شؤونها الداخلية».

أضاف : «نؤكد هنا ان ترحيبنا بالاتفاق جاء في اطار دعمنا الكامل لكافة قرارات الامم المتحدة ، وللجهود والمساعي الرامية الى تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، وفي ظل موقفنا المبدئي والثابت تجاه كافة قضايا عدم الانتشار النووي بشكل عام ، والى اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل بشكل خاص».

وتابع : «لقد اطلعنا على التقرير السادس للامين العام الصادر بموجب الاحكام الواردة في المرفق باء من القرار 2231 ، والذي يتضمن موجزا شاملا عن الاحكام المتعلقة بالمجال النووي والصواريخ البالستية والاسلحة والتدابير المصاحبة لتعزيز تنفيذ ذلك القرار ، ونرحب بما تضمنه التقرير حول تنفيذ ايران لالتزاماتها المتصلة ، بشان برنامجها النووي على النحو الذي تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

واكد مجددا ضرورة مواصلة ايران هذا المسلك الايجابي ، من خلال الاستمرار بالتزاماتها وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وسرعة المصادقة على البروتوكول الاضافي بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة للسلاح النووي.

وقال العتيبي «إن نصوص القرار 2231 لا تقتصر على الشق النووي فحسب ، بل تتعدى ذلك لتضع ضوابط على الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا الصواريخ البالستية ونقل الأسلحة التقليدية ، وتعرب عن قلقنا ازاء ما ورد في التقرير من معلومات بشان استمرار اطلاق الصواريخ البالستية على المملكة العربية السعودية ، وللمسائل المتعلقة بنقل الاسلحة والعتاد العسكري الى دول اخرى في المنطقة».

واشار الى انه على الرغم من عدم تمكن السكرتارية من تحديد تاريخ نقل الاسلحة التي تم ذكرها بالتقرير ، ومواصلة تحرياتها بشان تلك الصواريخ البالستية ، فإنها تبقى مسالة في غاية الخطورة وتشكل تهديدا على السلم والامن الدوليين.

واعرب العتيبي عن ادانة الكويت لاستهداف المملكة العربية السعودية الشقيقة المتكرر بالصواريخ البالستية ، التي تهدد امنها الوطني وتعرض حياة المدنيين للخطر ، مؤكدة موقفها الثابت الداعي الى ضرورة الحفاظ على امن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها.

كما اكد ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ، وفق ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة او التهديد بها ونبذ الطائفية.

من جة اخرى اكدت الكويت مواصلتها مضاعفة جهودها لتفعيل التدابير الوقائية لمنع نشوب النزاعات ، من خلال التعاطي معها في مراحلها الاولية وتحديد اسبابها الجذرية وتفعيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة خلال عضويتها بمجلس الامن.

جاء ذلك في كلمة الكويت امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، تحت بند «ثقافة السلام» والتي القاها السكرتير الثاني فهد محمد حجي مساء امس الاربعاء. وقال حجي ان تلك الادوات الوقائية وحل النزاعات عبر الطرق السلمية جميعها ركائز اساسية للسياسة الخارجية الكويتية ، فالعمل على تفعيل تلك الادوات يشكل اولوية بالنسبة لدولة الكويت خلال عضويتها الحالية في مجلس الامن.

والتي على كافة الجهود المبذولة والمساعي الحميدة والدور المحوري الذي تؤديه منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» ، في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام وجهودها في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام ونبذ العنف ، وخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (2013-2022).

وتابع حجي «يواجه عالمنا اليوم تحديات ومخاطر اكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في السابق ، وذلك على كافة المستويات من دول وجماعات وافراد ، وهي تحديات ومخاطر تقوض وتهدد بانتشار ثقافة السلام ، وما هو مؤسف ان الخلافات والنزاعات اصبحت في بعض الاحيان مدعمة بالتعصب والتطرف والعنف والاحتقان الديني والطائفي».

واشار الى ان ذلك يعود الى اسباب عديدة منها عدم تقبل الرأي الآخر وعدم التسامح ، وانتشار لغة الاقصاء وقلة التوعية في التعايش مع الآخرين والبعض اصبح يلجا الى التطرف العنيف كاسلوب للتعبير.

واكد حجي «ان ذلك يستوجب تضافر الجهود محليا واقليميا ودوليا من اجل تحويل ثقافة الكره والتعصب والحرب الى ثقافة حوار وتعايش وسلام». وبين ان الهدف رقم 16 من اهداف التنمية المستدامة يشكل بوصلة وخارطة طريق لكافة الدول والمجتمعات لتحقيق هذه الغاية ، وهو الهدف الذي نص على تعزيز اقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع. وأضاف «بما ان السلام والتنمية مترابطان ، فإن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين المجتمعات والاديان عنصر اساسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة».

وذكر ان تقرير الامين العام اشار الى ادوات ووسائل مهمة للمساهمة في السلام مثل الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات والوساطة والحوار ، موضحا ان «ثقافة السلام مترسخة في الكويت فإحدى مواد الدستور الكويتي تنص بصريح العبارة على ان السلام هدف الدولة».

وبين حجي ان الكويت حرصت على رفع سقف الحرية وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش بصورة مستمرة للارتقاء بالمجتمع ، وقد رسخ دستور الكويت هذه القيم والمفاهيم من خلال مواده التي نصت على الحقوق والواجبات لكل مواطن دون تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين.

اضاف ان الدستور الكويتي اكد ان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، وان التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

وافاد حجي بان الكويت احتلت المرتبة الاولى بين دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مؤشر السلام العالمي للعام الحالي مما يعكس ايمانها بنهج السلام وهي ثقافة متاصلة في تاريخ المجتمع الكويتي قبل نشاة الدولة الحديثة.

واكد ان الكويت تعتبر ملتقى الشعوب اذ تحتضن فوق اراضيها مواطنين من مختلف الجنسيات ، تشكل غالبية الاديان والثقافات على وجه الارض وينعمون بوافر الامن والاستقرار في ظل الاحترام المتبادل والعيش الكريم.

وشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية من اجل تعزيز ثقافة السلام وتفعيل الحوار بين الحضارات ، ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل ، ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكل صوره واشكاله وهذه مسؤولية تقع على عاتق كافة الدول الاعضاء ونتطلب منا جميعا العمل بشكل موحد وعبر نظامنا الدولي المتعدد الاطراف.

جامعة الكويت

إلى جامعة الكويت للفصل الدراسي الثاني 2018 / 2019. اما الطلبة غير الكويتيين من الفئات المقرر قبولها سيتم إعلان نتائج قبولهم في اوائل شهر يناير.

واوضح عميد القبول والتسجيل انه حرصا على ان تكون اسس قبول الطلبة واضحة للجميع ، فقد تم نشر النسب الدنيا للقبول في جميع التخصصات للطلبة الكويتيين وابناء الكويتيات ، مضيفا أن القبول في جميع الكليات - عدا كلية العلوم - قد تم وفقا للمعدل المكافئ الذي يحسب بناء على نتائج اختبارات القدرات الأكاديمية التي يؤديها كل طالب قبل التحاقه بالجامعة بالإضافة إلى نسبة الطالب في الشهادة الثانوية. وبين د. المطيري أن اعتماد قبول الطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات والطلبة المؤجل قبولهم للفصل الدراسي الثاني 2018 / 2019 ، ستكون يوم الأحد 2018/12/16 وحتى يوم الاثنين 2018/12/24 ، وقد خصص موعد لتسجيل كل طالب ، وسيتم ابلاغ الطلبة بموعد تسليم المستندات وتسجيل المقررات الدراسية من خلال صفحة عمادة القبول والتسجيل ونظام القبول الالكتروني ، وإرسال رسائل نصية عبر الهواتف النقالة للطلبة المستجدين.

ودعا جميع الطلبة إلى مراعاة أهمية الالتزام بالمواعيد المحددة لهم والتوجه إلى صالة القبول والتسجيل بالشويخ ، علما بأنه لا يشترط حضور الطالب شخصيا لتسجيل المقررات ، ويمكن حضور من ينوب عنه بشرط وجود البطاقة المدنية الأصلية للطالب ونسخة عن طلب الالتحاق وشهادة الثانوية وسائر المستندات المطلوبة للطلبة أبناء الكويتيات ، علما بأن الطالب الذي لم يحضر في الموعد المحدد له يمكنه اتمام عملية التسجيل في نهاية فترة التسجيل بتاريخ 2018/12/24 على صفحة عمادة القبول والتسجيل http://registrar.ku.edu.kw).

ودعا جميع الطلبة المتوقع تخرجهم من المدارس الإنجليزية والذين قاموا بتقديم طلبات الالتحاق بالجامعة حتى 2018/12/12 ، إلى تسليم شهاداتهم الأصلية خلال يومي عمل من إعلان نتائجهم النهائية ، تمهيدا للبت في قبولهم وتحديد موعد تسجيلهم في المقررات الدراسية.

أخيراً

في تحسين الظروف المعيشية لملايين اليمنيين.

كما أشار غوتيريس إلى أن طرفي الأزمة اتفقا أيضاً على تسهيل الظروف في تعز وإيصال المساعدات لسكانها، إضافة إلى اتفاق حول الأسرى، معتبراً أن ما تم التوصل إليه يعد خطوة مهمة بالنسبة للشعب اليمني.

أضاف: «لدينا فرصة مهمة وأعتقد أن الأطراف حققت تقدماً حقيقياً في مشاورات السويد» موضحاً أن الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، عبر عن دعمه الكامل لما تم التوصل إليه في المحادثات.

وشدد غوتيريس بالقول : «سنبذل كافة الجهود لمساعدة اليمنيين على حل مشاكلهم»، لافتاً إلى أن الجولة المقبلة من المشاورات اليمنية ستعقد في يناير المقبل.

وتمثلت أبرز نقاط الاتفاق فيما يخص ميناء ومدينة الحديدة في : وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها: الحديدة، والصليف، ورأس عيسى ، وتعزيز وجود الأمم المتحدة في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ، والالتزام بعدم استقدام أي تعزيزات عسكرية لكلا الطرفين ، وتسهيل حرية الحركة للمدنيين والبضائع ، وفتح الممرات لوصول المساعدات الإنسانية ، وإيداع جميع إيرادات الموانئ في البنك المركزي ، وإزالة جميع المظاهر العسكرية في المدينة ، وتعزيز وجود الأمم المتحدة في الحديدة وموانئها ، وإزالة الألغام في مدينة الحديدة وموانئها. كما يقضي الاتفاق بأن يتم انسحاب الميليشيات من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى إلى شمال طريق صنعاء خلال 14 يوما من موعده ، مع إعادة انتشار القوات الحكومية جنوب الخط، إضافة إلى الانسحاب الكامل للحوثيين من مدينة الحديدة في المرحلة الثانية إلى مواقع خارج حدودها الشمالية خلال 21 يوما من موعده. كذلك أشار الاتفاق إلى أن مسؤولية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى تقع على عاتق قوات الأمن وفقا للقانون اليمني ، ويجب احترام المسارات القانونية للسلطة ، وإزالة أي عوائق أو عقبات تحول دون قيام المؤسسات المحلية بأداء وظائفها بما فيها المشرفون الحوثيون.

ويأتي هذا الإعلان عقب تعثر التوصل لاتفاق في عدد من القضايا الأخرى، منها فتح مطار صنعاء، بسبب ما أبداه الوفد الحوثي من تعنت أمام مقترحات هذا الملف.

من جهتها، عبرت وزير الخارجية السويدية، مارغوت فالستروم، عن أملها في أن تسهم الاتفاقيات في إطلاق عملية إعادة إعمار اليمن.

وكانت فالستروم قد أعلنت، في وقت سابق الخميس، أن مشاورات السلام اليمنية جرت بروح إيجابية ونية طيبة، مؤكدة أن أي اتفاق على مواصلة المحادثات سيكون نجاحا.

وقالت، في مقابلة هاتفية مع «رويترز» ، إن نتائج المشاورات ستعرض على مجلس الأمن الدولي اليوم الجمعة.

اقتراح نيابي

الأولى على أن «يستبدل بنص المادة رقم (1) من القانون رقم 35 لسنة 1962، المشار إليه النص الآتي : « لكل كويتي بالغ من العمر ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة حق الانتخابات، ويستثنى من ذلك ما نص على حرمانه بموجب المادة السادسة من القانون رقم 158 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية »

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: جاء هذا التعديل نظرا لما شهدته البلاد من تطورات خاصة لشريحة الشباب وما لهم من دور بارز في نهضتها والتي تم استيعابها وذلك بإنشاء وزارة للشباب.

وحيث إن المادة (1) بالقانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة قد اعطى الحق في الانتخاب لكل كويتي يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة والذي لا يتماشى مع رؤية الدولة في منح فئة الشباب الحرية والقدرة على المشاركة، والتي سيكون لها دور بارز في توسيع القاعدة الانتخابية في الدوائر وتحد من طريقة الوصول الى عضوية مجلس الأمة عن طريق ظاهرة شراء الأصوات وغيرها من الطرق غير الشرعية، ولما كانت قوانين البلاد بدأت تعامل الشباب من عمر الثامن عشر معاملة البالغين في القوانين الجنائية حيث تعتبره بكامل الاهلية ومن الممكن ان تصل الاحكام الى الأشغال والإعدام.

لذا رأينا أهمية تعديل المادة (1) من القانون ليصبح حق التصويت للناخب في عمر الثامن عشر سنة لتتماشى ورؤية الدولة لدور الشباب ومشاركتهم في نهضتها.

وحيث إن العدل والمساواة هما دعامتان اساسيتان في المجتمع، ونظرا للظروف حين صدور القانون رقم 35 لسنة 1962 قد تغيرت عما هو الآن، فقد لزم علينا إلغاء المادة (3) والتي توقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة لرجال القوات المسلحة والشرطة، وذلك لمساواتهم مع اخوتهم في الحرس الوطني والاطفاء ولما لهذه الشريحة الحرية في اختيار من يمثلها في البرلمان والذي يمثل الأمة جميعا وليس لشريحة عن أخرى.

لذا تم وضع المادة الثانية في هذا القانون والتي تنص على إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم 35 لسنة 1962 ، وبذلك يتم السماح لرجال القوات المسلحة والشرطة بالانتخاب.

الرئاسة الفلسطينية

الذي خلقته سياسة الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمدن الفلسطينية والتحريض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، وغياب افق السلام هو الذي ادى إلى هذا المسلسل المرفوض من العنف».

واعربت الرئاسة الفلسطينية عن ادانتها ورفضها للعنف من الجانبين ، مؤكدة ان سياستها الدائمة هي رفض العنف والاقتحامات وإرهاب المستوطنين. ودعت إلى ضرورة وقف التحريض وعدم خلق اجواء تساهم بتوتير الوضع ، مشددة على أن موقف الرئيس الفلسطيني الدائم هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967 ، حسب قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الذي يوفر الأمن والاستقرار والسلام للجميع . وعلى الجهة الأخرى طالبت وزيرة الثقافة في الحكومة الاسرائيلية ميري ريغيف ، بضرورة العودة إلى «سياسة الاغتيالات» واستهداف قادة حركة «حماس» ، ردا على عملية مفترق «اساف» شرق مدينة رام الله ، التي قتل فيها جنديان إسرائيليان واصيب آخران بجراح بالغة الخطورة . يأتي ذلك في وقت اقام فيه الهلال الاحمر الفلسطيني بإصابة اكثر من 20 فلسطينيا ، في حصيلة لمواجهات بمناطق مختلفة من الضفة الغربية تزامنا مع فرض حصار شامل على مدينتي رام الله والبيرة بالضفة الغربية .

ودعت حركة «فتح» ابناء الشعب الفلسطيني في بيان صحفي الى تصعيد المواجهة ، وتفعيل لجان الحراسة للدفاع عن القرى الفلسطينية في كل شبر من الارض الفلسطينية مطالبة بوحدة الموقف وتصعيد المواجهة اليوم الجمعة في كل الضفة ، وفاء للشهداء واستمرارا نحو تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني. وقد شن جيش الاحتلال اسرائيلي حملة اعتقالات ومداهمات بمناطق متفرقة من الضفة الغربية أمس ، اسفرت عن مقتل شابين فلسطينيين بمدينتي القدس ونابلس.

وقالت مصادر امنية لوكالة الانباء الفلسطينية «وفا» ، إن قوات الاحتلال اطلقت أكثر من عشر رصاصات على الشاب في مدينة القدس وتركته ينزف نحو 40 دقيقة ، قبل أن يلقى مصرعه وذلك بزعم طعنه عنصرين من جنود الاحتلال. أضافت ان قوات الاحتلال منعت الصحفيين من الاقتراب من المنطقة التي فرضت حصارا عسكريا في محيطها.

واوضحت الوكالة ان قوة اسرائيلية خاصة قتلت الشاب أشرف نعالوه في مخيم «عسكر الجديد» شرق مدينة نابلس بالضفة الغربية ، بعد ملاحقة استمرت اكثر من شهرين بدعوى اطلاقه النار على مستوطنين في اكتوبر الماضي كما اعتقلت اربعة شبان اخرين في المخيم. وقتل الشاب صالح البرغوثي مساء امس الاربعاء بدعوى اطلاقه النار على مستوطنين قرب مستوطنة «عوفرا» في قضاء رام الله بالضفة الغربية الاحد الماضي.

وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات واسعة في انحاء متفرقة بمدينة القدس والضفة الغربية طالت نحو 40 فلسطينيا.

ملك الأردن

العام على احترام سيادة القانون، بحيث لا يكون هناك إضرار بالأمن الوطني والمجتمعي وحقوق المواطنين، مشيرا إلى ضرورة إعطاء المخطئين فرصة لتصويب مسارهم وسلوكهم، وذلك حرصا على المواطنين الذين ارتكبوا أخطاء، وباتوا يعانون ظروفا صعبة.

وشدد عبد الله الثاني على ضرورة أن يسهم قانون العفو العام في التخفيف من الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين، ويساعد في التخفيف من وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمرون بها، وذلك حفاظا على كرامتهم وطيّ صفحة من صفحات الحياة الصعبة التي مرّوا بها.

كما أعرب عن أمله في أن يسهم العفو العام في تنمية روح الانتماء للوطن وتعزيز مفهوم الأمن الاجتماعي، بحيث يشكل هذا العفو فاتحة خير لهؤلاء القابعين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ليعودوا إلى حياتهم وأعمالهم وبيوتهم وأطفالهم وذويهم مجددا.

واشنطن تحذر

وأبعدت تركيا بالفعل مقاتلي الوحدات من غربي نهر الفرات في حملات عسكرية خلال العامين الماضيين، لكنها لم تتحرك إلى الشرق من النهر لأسباب من بينها تفادي مواجهة مباشرة مع القوات الأمريكية.

لكن صبر أردوغان على واشنطن حيال سوريا بدأ ينفد على ما يبدو خاصة فيما يتعلق باتفاق لإخراج مقاتلي الوحدات من مدينة منبج التي تقع غربي نهر الفرات مباشرة.

وقال المتحدث باسم الجيش الوطني، وهو قوة معارضة تدعمها تركيا وتهدف لتوحيد فصائل مختلفة في شمال غرب سوريا، يوم الخميس إنه لا يوجد موعد مقرر للعملية التي ستبدأ من أراض سورية وتركية.

وقال الرائد يوسف حمود لرويترز "ستكون المعركة بعدة محاور ورح تنطلق بالتزامن من محاور مشتركة... ستكون بمنبج وتل أبيض ورأس العين" في إشارة إلى مدن تبعد عن بعضها نحو 200 كيلومتر قرب الحدود السورية الشمالية.

أضاف حمود أن العملية التي ستنطلق من تركيا قد تبدأ قبل أيام قليلة من التحرك من داخل سوريا.

وفي كلمة يوم الأربعاء، قال أردوغان إن هدف تركيا "لن يكون أبدا الجنود الأمريكيين".

وقال الكوماندر شون روبرتسون المتحدث باسم البنتاجون في بيان إن القيام بعمل عسكري من جانب واحد في شمال شرق سوريا من أي طرف سيكون محل قلق بالغ "خاصة في ظل احتمال وجود أفراد من الجيش الأمريكي هناك أو في محيط المنطقة".